غرفـــة صناعـــة الأردن
Jordan Chamber of Industry

أداء الأردن والدول العربية ضمن تقرير

"مناخ الإستثمار في الدول العربية 2023"

دائرة الدراسات والإستراتيجيات

تشرين الثاني، 2023

قائمة المحتويات:

1. **الملخص التنفيذي:** 3
2. **المقدمة:** 5
3. **المنهجية:** 6
4. **النتائج الرئيسية:** 7
5. **وضع الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية2022** 8
6. **مشاريع الإستثمار العربي البيني لعام2022** 12
7. **تدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية:2022** 13
8. **الأردن في تقرير مناخ الإستثمار2023** 15
9. **التوصيات:** 21

1. الملخص التنفيذي:

تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2022 تقرير سنوي تصدره المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، يتناول التغيرات التي طرأت على مناخ الاستثمار وانعكاس ذلك على حجم مشاريع وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة، ترصد نحو 155 من المؤشرات المركبة والفرعية الصادرة عن أكثر من 30 جهة دولية.

على مستوى الدول العربية كان أداؤها على النحو التالي:

- تحسن متوسط ترتيبها في **مجموعتي مؤشرات الأداء الاقتصادي** و**الأداء السياسي والأمني**، واستقراره في **مجموعة مؤشرات عناصر الإنتاج**، في حين تراجعه في **مجموعة مؤشرات البيئة التشريعية والتنظيمية.**
- شهد العام 2022 ارتفاعا بالتكلفة الاستثمارية **للاستثمار الأجنبي المباشر** في الدول العربية بأكثر من **ثلاثة أضعاف ونصف** لتصل الى 200.2 مليار دولار، وقد استحوذت **مصر** على النصيب الأكبر بما نسبته 53.4%، لتستحوذ على 5 من المشاريع الكبرى في الدول العربية.
- شهد العام 2022 ارتفاعا بتكلفة **الاستثمارات العربية البينية**، بأكثر من **ستة أضعاف** لتحقق قفزة غير مسبوقة لم تشهدها المنقطة منذ العام 2008، ومصر هي **أعلى الدول المستقبلة لهذه الاستثمارات** بأكثر من 35 مليار دولار.
- شهد العام 2022 تراجعاً بمستوى **تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للدول العربية**، بمعدل 3% ليصل إلى حوالي 54 مليار دولار، و**الإمارات** استحوذت على النصيب الاكبر من **هذه التدفقات** بما نسبته 42.3%.
- شهد العام 2022 **نمواً في رصيد الاستثمار المباشر الوارد إلى الدول العربية**، ليحقق نمواً بنسبة 4.1% ليصل إلى حوالي 1.06 تريليون دولار.

وعلى مستوى الأردن كان أداؤها على النحو التالي:

- **توقع** التقرير **عدد من المخاطر التي ستواجه الأردن خلال العامين المقبلين** (ازمات الديون، وازمات حادة في امدادات السلع الأساسية، وازمة كلفة المعيشة، وصدمات شديدة في اسعار السلع الأساسية، وازمات العمالة والأزمات المعيشية).

- الأردن ضمن **مجموعة مؤشرات التقييمات السيادية وقياس مخاطر الدول**؛ حقق تقدماً ضمن كافة المؤشرات ضمن هذه المجموعة، كما حازت الأردن على نظرة مستقبلية إيجابية من قبل وكالة كابيتال انتليجينس بنهاية العام 2022.
- الأردن ضمن **مجموعة مؤشرات الأداء الاقتصادي**؛ تراجع عالمياً ضمن ال **14 مؤشر اقتصادياً** مرتبتين (الخامس عشر عربياً).
- الأردن ضمن **مجموعة مؤشرات البيئة التشريعية والتنظيمية**؛ جاء ضمن الترتيب الأفضل في **مؤشرات بيئة أداء الأعمال** على الترتيب العالمي، وعلى الرغم من تراجعه في **مؤشر الحرية الاقتصادية، لكن يبقى في مقدمة الدول العربية، <u>وليكون الأردن والإمارات الدول العربية الوحيدة التي حصلت على ترتيب أفضل من المتوسط العالمي في مؤشر حرية العمل.</u>**
- أداء الأردن ضمن **مجموعة مؤشرات عناصر الإنتاج**؛ تحسن أداء الأردن ضمن العديد من المؤشرات ضمن هذه المجموعة؛ **ولتبقى أفضل من المتوسط العربي** ضمن مؤشر التنافسية المستدامة.
- شهد العام 2022 **نمواً في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للأردن**، ليحقق نمواً بما نسبته 82.7% لتصل إلى ما يقارب 1.14 مليار دولار خلال العام 2022.
- وصل **رصيد الأردن من الاستثمار المباشر الوارد من الدول العربية** إلى ما يقارب 38.3 مليار دولار محققاً بذلك نمواً بنسبة 2.9%.
- شهد العام 2022 نمواً في **الاستثمار الأجنبي المباشر** في الأردن بما نسبته **10%** لتبلغ **ما يقارب 377 مليون دولار**، لكن لم تستحوذ الأردن على <u>أي من المشاريع الضخمة التي تم الاستثمار بها، ليشكل فقط 0.19% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية داخل الدول العربية.</u>
- ظهرت فجوة واضحة في البيئة الإستثمارية، حيث لم نستطع منذ إطلاق الرؤية إلا جذب ما لا يزيد عن **<u>8.3% من إجمالي الإستثمارات المستهدفة</u>** ، بينما تستهدف الرؤية جذب ما يقارب 45.5 مليار دولار خلال الأعوام العشر القادمة.
- شهد العام 2022 نمواً في **الاستثمارات العربية البينية** داخل الأردن بأكثر من 3.4 أضعاف خلال العام 2022، **<u>لتشكل ما يقارب 0.2% من إجمالي كلف الاستثمار البينية المستقبلة من قِبل الدول العربية</u>**

- لم يستطع الأردن خلال العام الماضي جذب أي من الاستثمارات الكبرى سواء العربية البينية او الأجنبية المباشرة، **دلالة على ضعف استراتيجيات جذب وترويج الاستثمار**.

2. المقدمة:

صدر مؤخراً تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2022 وهو تقرير سنوي تصدره المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات منذ عام 1986، يتناول التغيرات التي طرأت على مناخ الاستثمار ومكوناته المختلفة خلال عام 2022، وانعكاس ذلك على حجم مشاريع وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة، آخذاً في الاعتبار التأثير المتوقع للتطورات السياسية والاقتصادية في المنطقة العربية وتوقعاتها المستقبلية.

يركز التقرير بشكل أساسي على رصد أهم التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإجراءات التنظيمية وغيرها التي تطرأ على مناخ الاستثمار في الدول العربية، وفق منهجيات تتطور عبر الزمن لمجاراة المستجدات التي تشهدها طرق وأساليب رصد البيانات والمعلومات، واتاحتها من قبل الجهات الإقليمية والدولية المتخصصة، شهدت غالبية مؤشرات الاقتصاد العربي تحسناً ملحوظاً وهو ما أثر بدوره على العديد من المؤشرات الحاكمة لمناخ الاستثمار في الدول العربية، اتضح ذلك جليا من خلال رصد المؤسسة لنحو 155 من المؤشرات المركبة والفرعية الصادرة عن أكثر من 30 جهة دولية.

كما يقدم التقرير رصداً سنوياً لمتغيرات في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الى المنطقة، والصادرة منها، من خلال مجموعة من البيانات والمعلومات التي ترصد المشاريع الجديدة وكذلك التدفقات الاستثمارية الفعلية، وكنتيجة للظروف العالمية وعلى الرغم من ارتفاع عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية وتكلفتها الاستثمارية، فقد تراجعت التدفقات خلال العام 2022، مقارنة بالعام 2021حيث تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للدول العربية وفقا لإحصاءات الأونتكاد تراجع الى 54 مليار دولار تزامناً مع تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي في العالم وصل الى 1.3 تريليون دولار كما ارتفع عدد مشاريع الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية الى 1,617 مشروعا، مع ارتفاع التكلفة الاستثمارية الى 200.2 مليار دولار، مع توقعات باستمرار النمو في عام 2023، لاسيما بعد

ارتفاع عدد المشاريع بمعدل 28% والكلفة بمعدل 70% الى نحو 74 مليار دولار خلال الثلث الأول من العام 2023. كما زاد عدد مشاريع الاستثمار العربي البيني بمعدل 84% الى 245 مشروعا والتكلفة بما يزيد عن 6 أضعاف لتصل الى 45.6 مليار دولار لتشكل 22.8% من مجمل الاستثمارات الأجنبية في المنطقة.

3. المنهجية:

رصدت المؤسسة نحو 155 من المؤشرات المركبة والفرعية الصادرة عن أكثر من 30 جهة دولية كما يقدم التقرير رصدا سنويا لمتغيرات في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الى المنطقة، والصادرة منها، من خلال مجموعة من البيانات والمعلومات التي ترصد المشاريع الجديدة وكذلك التدفقات الاستثمارية الفعلية، وذلك استنادا الى قواعد بيانات ومعلومات صادرة عن جهات موثوقة إقليميا ودوليا، ليتناول التقرير من خلال ذلك اربعة مواضيع رئيسية :

١.تغيرات مناخ الإستثمار في الدول العربية	• التقييمات السيادية وقياس مخاطر الدول الأداء الإقتصادي. • البيئة التشريعية والتنظيمية. • عناصر الأنتاج.
٢.مشاريع الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية	• **تم تحليل وضع المشاريع كما تم استخلاص معلومات عن التوزيع الجغرافي** • عدد الشركات الأجنبية المستثمرة في المنطقة. • عدد المشاريع المنفذة والتكلفة الإستثمارية التقديرية لكل مشروع. • عدد الوظائف التي وفرتها المشاريع. • أهم الدول والشركات المستثمرة في المنطقة. • أهم الدول العربية والقطاعات الإقتصادية المستقبلية.
٣.مشاريع الإستثمار العربي البيني.	• تم تقديم معلومات أكثر تفصيل عن حركة الإستثمارات العربية البينية
٤.تدفقات وأرصدة الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية	• تم رصد التدفقات الفعلية للإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة والصادرة عن الدول العربية.

4. النتائج الرئيسية :

شهدت غالبية مؤشرات الاقتصاد العربي مع إقرار وتنفيذ إصلاحات متنوعة في مجال التشريعات والقرارات والإجراءات، والبنية التحتية والتكنولوجية والمالية والمدن الصناعية والمناطق الحرة، تحسناً ملحوظاً وهو ما أثر بدوره على العديد من المؤشرات الحاكمة لمناخ الاستثمار في الدول العربية على النحو التالي:

- تحسن متوسط ترتيب الدول العربية في **مجموعة مؤشرات الأداء الاقتصادي** 3 مراكز إلى المركز 86 عالمياً، كنتيجة لتحسن متوسط ترتيب الدول العربية في 14 مؤشراً لتقييم الأداء الاقتصادي الداخلي والخارجي خلال العام 2022.
- تحسن متوسط ترتيب الدول العربية في **مجموعة مؤشرات الأداء السياسي والأمني** حصيلة
  - تحسن ترتيب 10 دول عربية في مؤشر فيتش لمخاطر الدول خلال العام 2022 **-من بينها الأردن-**.
  - تحسن ترتيب 13 دولة عربية في مؤشر PRS لمخاطر الدول خلال العام 2022 - **من بينها الأردن-**.
- استقرار متوسط ترتيب الدول العربية في **مجموعة مؤشرات عناصر الإنتاج** كنتيجة ل:
  - متوسط ترتيب الدول العربية في مؤشر الموارد البشرية يفوق متوسط الترتيب العالمي ويستقر عند المركز 64 خلال عام 2020.
  - ترتيبها في مؤشر الطاقة العالمي شهد تحسناً خلال العام 2022 بمقدار 5 مراكز مدعوما بتحسن ترتيب جُل الدول.
  - 10 دول عربية تحسن ترتيبها في مؤشر الابتكار العالمي **-من بينها الأردن-**.
- تراجع متوسط ترتيب الدول العربية في **مجموعة مؤشرات البيئة التشريعية والتنظيمية** بمقدار 3 مراكز على الرغم من:
  - استقرار متوسط الترتيب العام للدول العربية لمؤشر الحوكمة العالمي[1] عند المركز 143 خلال العامين 2021 و2020.
  - شهدت تحسنا طفيفاً في مؤشر بيئة ادارة الأعمال ليصل الى المركز 118 ولكنه ما زال اقل من المتوسط العالمي البالغ 95.
  - وقد حققت أفضل متوسط ترتيب لها في مؤشر الظروف المعيشية، حيث حازت 10 دول عربية على ترتيب أفضل من المتوسط العالمي.
  - شهدت 9 دول عربية تحسنا في ترتيبها في مؤشر ليجاتوم للازدهار لعام 2023.

5. وضع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية 2022

شهد العام 2022 ارتفاعا بجميع مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، ليحقق عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية ارتفاعا بنسبة 74% لتصل الى1,617 مشروعاً، إلى جانب ارتفاع التكلفة الاستثمارية بمعدل 358% لتصل الى 200.2

[1] **مؤشرات الحوكمة:** هي مؤشرات كمية تصدر عن البنك الدولي لقياس مدى توافر مقومات الحكم الرشيد في الدول، وتقيس ستة أبعاد رئيسية هي: المشاركة والمساءلة، والإستقرار السياسي وغياب العنف، وفعالية الحكومة، والجودة التنظيمية وسيادة القانون والسيطرة على الفساد

مليـــار دولار بعـــد أن بلغـــت خـــلال العـــام 2021 مـــا يقـــارب 43.7 مليـــار دولار، مـــع توقعـــات باستمرار النمو في عام 2023، ليسجل عدد الوظائف ارتفاعا بأكثر من 135%.

تطور التكلفة الاستثمارية لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية (2003-2022)

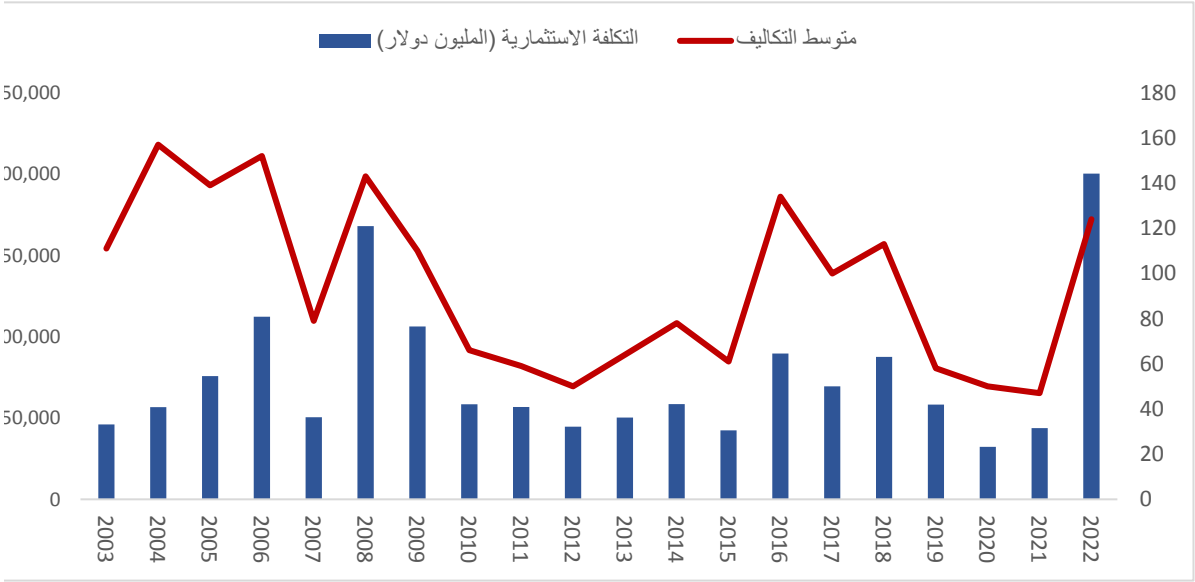

تطور عدد الوظائف لمشاريع الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية (2003-2022)

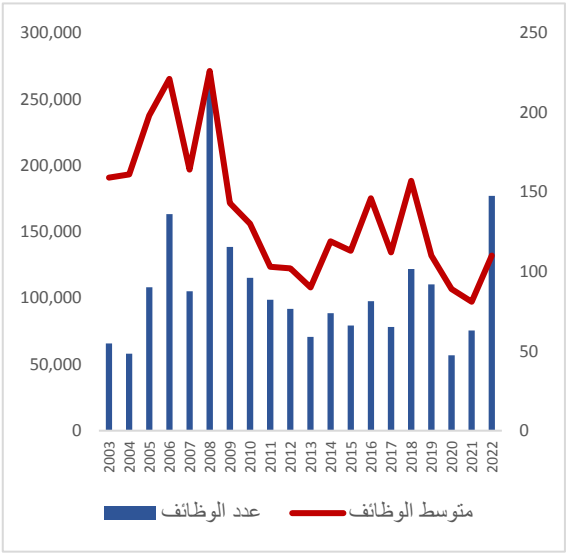

تطور عدد مشاريع الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية (2003-2022)

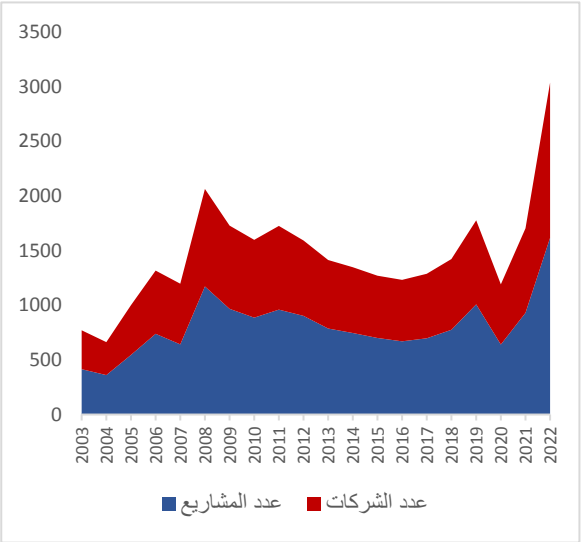

مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر وفقاً للقاليم خلال العام 2022

وقد جاءت **دول اوروبا الغربية أحد أبرز الاقاليم المستثمرة** في الدول العربية بأكثر من 35.4% من إجمالي حجم الاستثمار المباشر، تليها دول

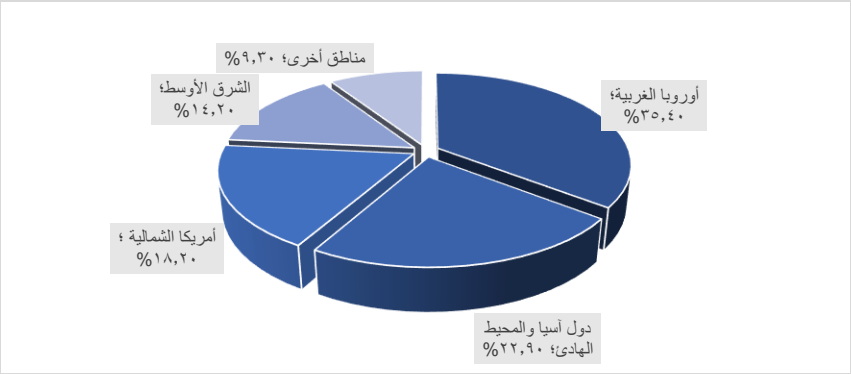

آسيا والمحيط الهادئ بنسبة 22.9% ثم دول أمريكا الشمالية والشرق الأوسط بنسبة 18.2% و14.2% على التوالي.

وعلى مستوى **أبرز الدول المستثمرة في الدول العربية**، فقد استحوذت 3 دول فقط على أكثر من 40% من إجمالي الاستثمارات داخل الدول العربية جاءت أبرزها الإمارات بواقع 16.7% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية في الدول العربية والتي حققت زيادة في حجم الاستثمار بواقع 28.5 مليار دولار مقارنة مع العام الماضي 2021، تليها الهند بواقع 14.4% من إجمالي الاستثمارات والتي حققت ارتفاعا بالتكلفة الاستثمارية بواقع 24.1 مليار دولار لتصل إلى المرتبة الثانية.

أبرز الدول المستثمرة داخل الدول العربية من حيث التكلفة الاستثمارية خلال العام 2022

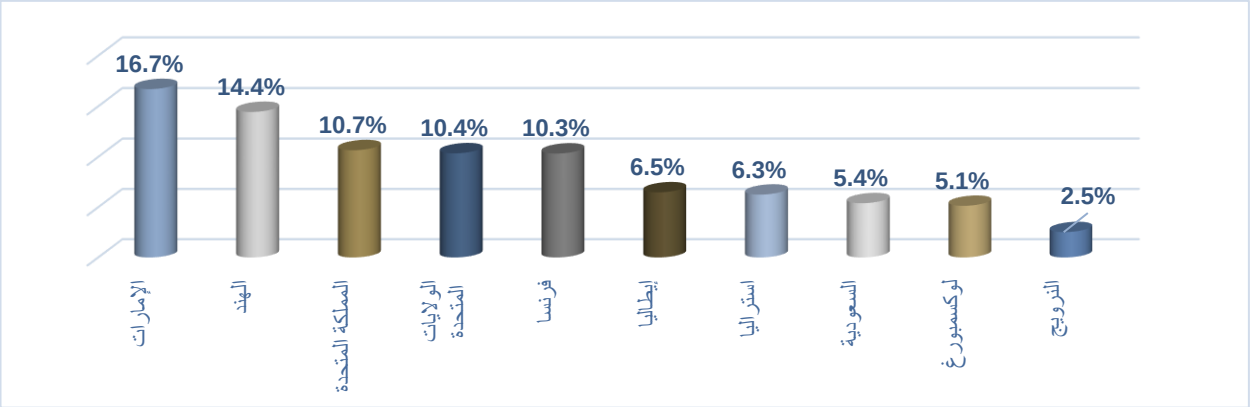

وقد واصل **قطاع الطاقة المتجددة** لائحة أبرز القطاعات التي استقبلت المشاريع داخل الدول العربية من حيث التكلفة الاستثمارية، بقيمة 120 مليار دولار، وقد استحوذ أيضاً على أكبر 6 مشاريع داخل الدول العربية، خمسة منها في مصر، وواحد في المغرب بتكلفة استثمارية تجاوز حاجز 63.1 مليار دولار، وقد جاءت أبرز 5 مشاريع متمثلة فيما يلي:

- **مصنع الهيدروجين الأخضر** في منطقة العين السخنة في **مصر** بقيمة 13 مليار دولار.

- **محطة إنتاج الوقود الأخضر** في منطقة العين السخنة في **مصر** 11 مليار دولار.
- **مزارع طاقة الرياح** في منطقة خليج السويس في **مصر** بقيمة 10.8 مليار دولار.
- **مشروع إنتاج الهيدروجين والأمونيا الخضراء** في منطقة كلميم واد نون في **المغرب** بقيمة 10.2 مليار دولار.
- **مشروع لإنتاج الهيدروجين في مصر** بقيمة 10 مليار دولار.

وقد استحوذت **5 دول عربية على أكثر من 87.9% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية** داخل الدول العربية وقد تصدرت **مصر** المركز الأول من حيث التكلفة الاستثمارية بواقع 107 مليار دولار وبأعلى وزن نسبي تجاوز 53.4%، تليها قطر بواقع 29.8 مليار دولار وبنسبة 14.9%.

الوزن النسبي للدول العربية المستقبلة للمشاريع من إجمالي الاستثمارات الأجنبية داخل الدول العربية 2022

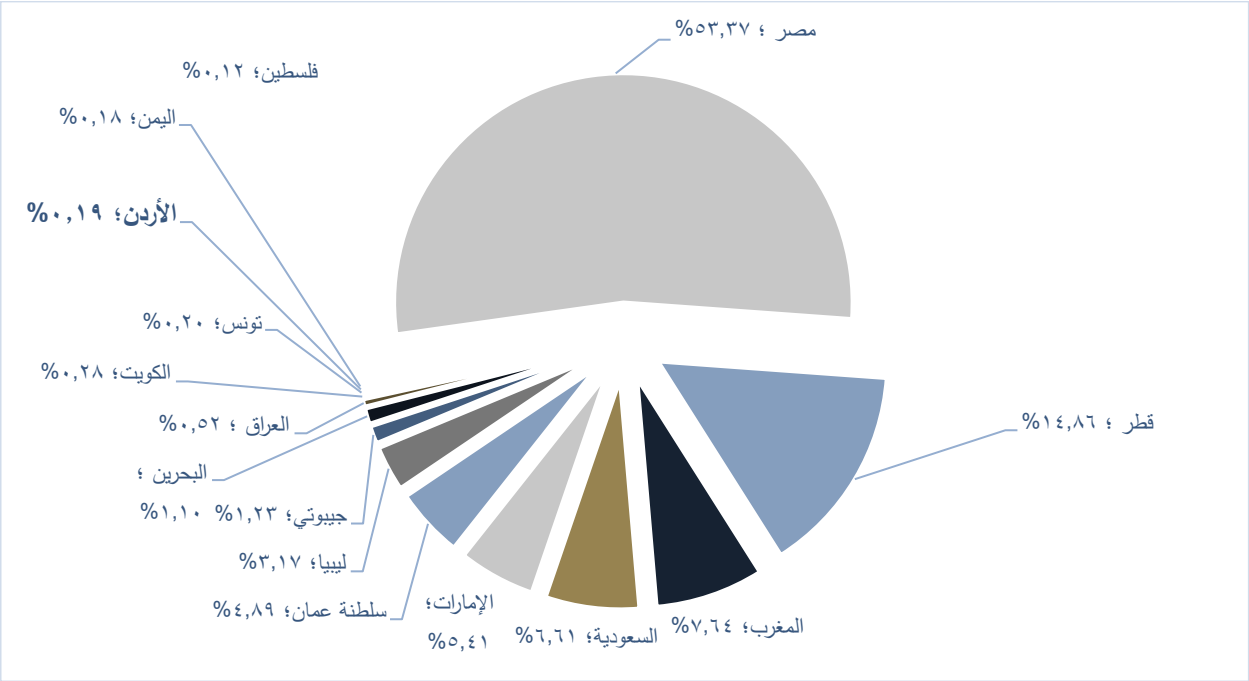

وقد **استقطبت 5 أنشطة نحو 88% من إجمالي مشاريع الاستثمار الأجنبي في الدول العربية**، والتي تمثلت **أبرزها في نشاط التصنيع** بتكلفة استثمارية بلغت ما يقارب 115 مليار دولار، وبأكبر عدد وظائف مستحدثة تجاوزت حاجز 81.8 ألف، تليه الصناعات الاستخراجية بتكلفة استثمارية تجاوزت 35.5 مليار دولار وبأكثر من 12.3 وظيفة.

6. مشاريع الاستثمار العربي البيني لعام 2022

ارتفع عدد المشاريع العربية البينية بنسبة 84% وبنسبة 623% من حيث تكلفتها لتصل إلى 45.6 مليار دولار، حيث سجلت عدد الشركات العربية المنفذة للمشاريع نمواً بنسبة 103% لتصل إلى ما يقارب 197 شركة خلال العام 2022، ولتحقق التكلفة الاستثمارية للمشاريع العربية البينية قفزة غير مسبوقة لم تشهدها المنطقة منذ العام 2008 ولتصل إلى 45.6 مليار دولار خلال العام 2022 بعد أن بلغت خلال العام 2021 حوالي 6.3 مليار دولار أي بمعدل نمو تجاوز 623%، جراء استثمارات الطاقة المتجددة، والعقارات.

وقد جاءت الإمارات المتصدر الأول للاستثمارات العربية البينية كأكبر مستثمر خلال العام 2022، بقيمة تجاوزت 33.4 مليار دولار، بحوالي 127 مشروع، تليها السعودية بتكلفة استثمارية بقيمة 10.8 مليار دولار.

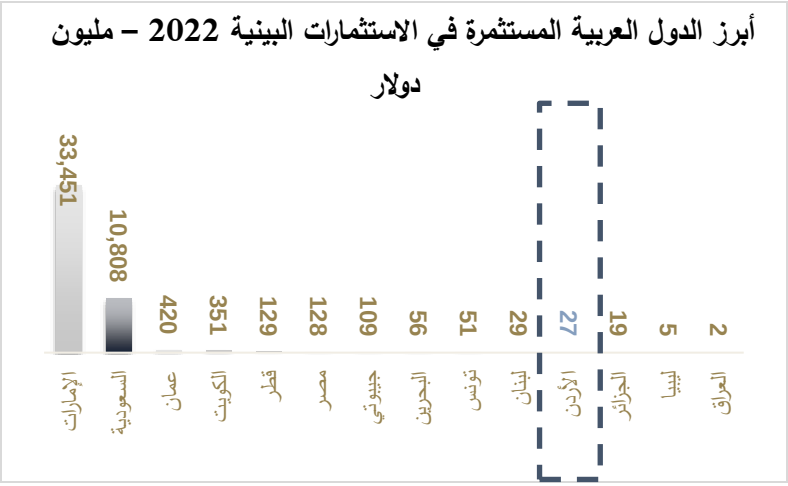

في حين جاءت جمهورية مصر العربية كأعلى الدول المستقبلة للاستثمارات العربية البينية من حيث التكلفة الاستثمارية وعدد الوظائف بقيمة 35 مليار دولار وأكثر من 17.7 ألف وظيفة جديدة، منها 8 مشاريع من بين أكبر 10 مشاريع للاستثمار العربي البيني خلال العام 2022 بتكلفة تخطت 30 مليار دولار.

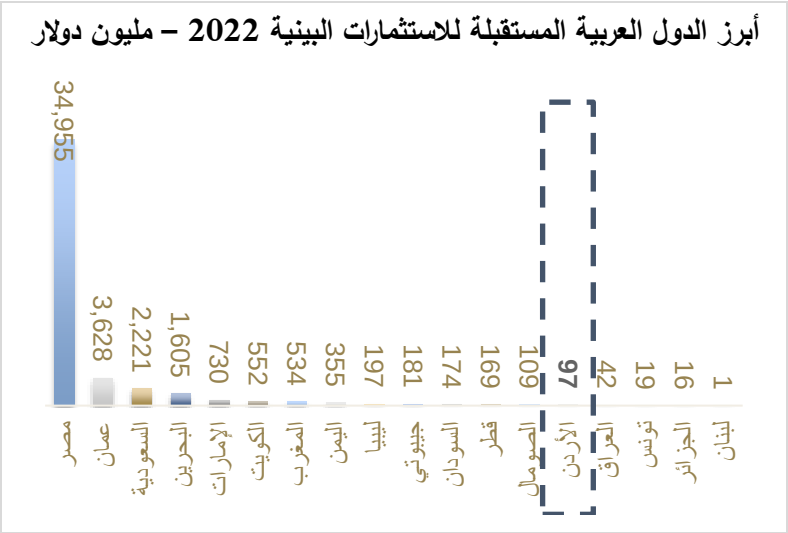

حيث إن أكبر 10 مشاريع تركزت في قطاعي الطاقة المتجددة بعدد 6 مشاريع وبقيمة 27.7 مليار دولار، ثم قطاع العقارات بعدد 4 مشاريع وبقيمة 5.4 مليار دولار.

توزيع أبرز القطاعات المستقبلة للمشاريع العربية البينية من حيث التكلفة الاستثمارية خلال العام 2022

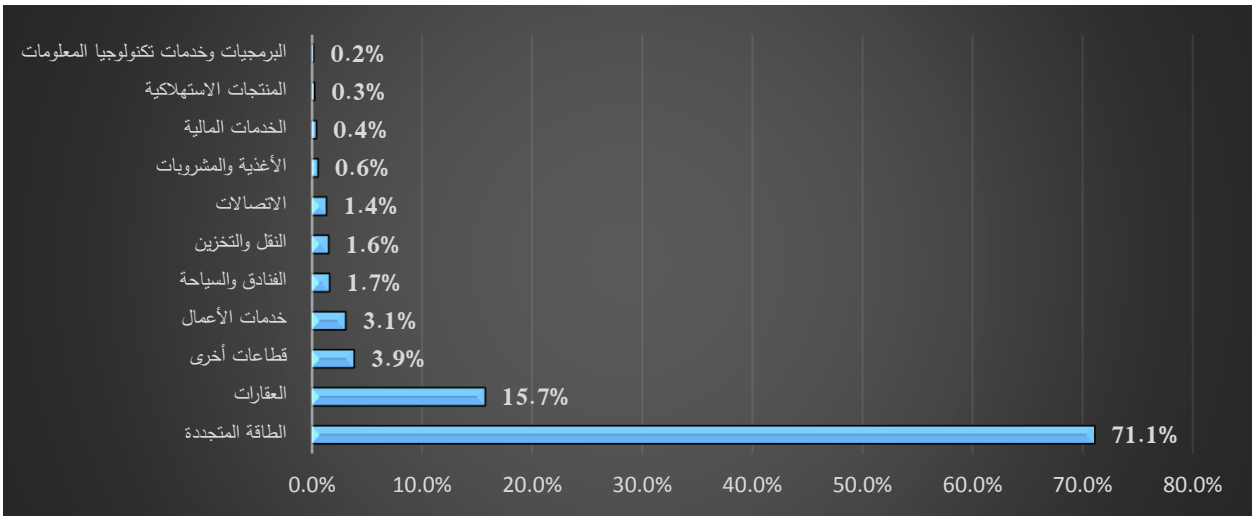

7. تدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية 2022:

سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الدول العربية تراجعاً بمعدل 3% لتصل إلى حوالي 54 مليار دولار خلال العام 2022 مقابل 55.4 مليار دولار خلال العام 2021.

الوزن النسبي للدول العربية وفقاً لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة خلال 2022

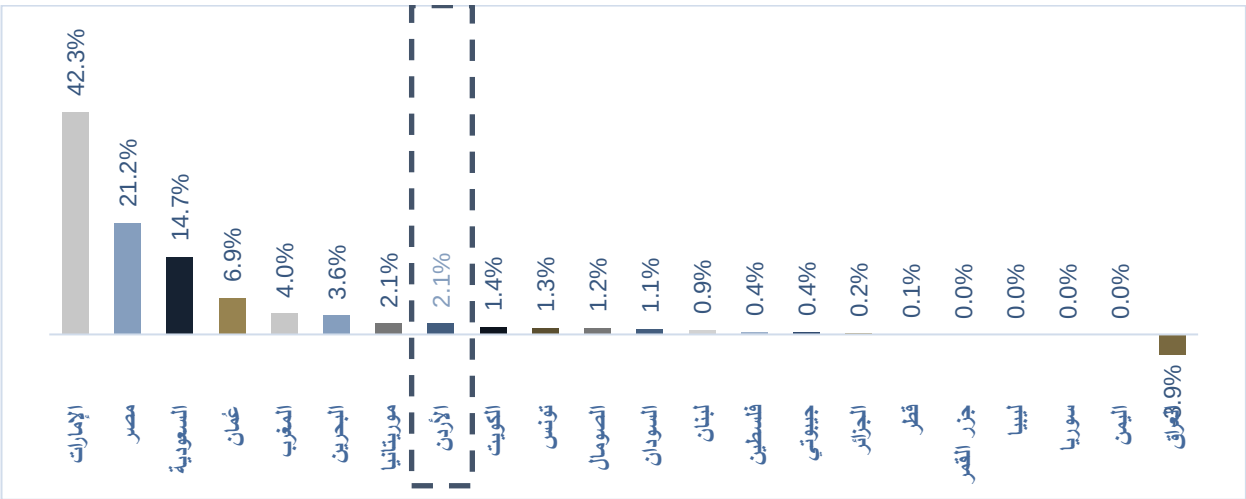

وقد استحوذت **الإمارات** على النصيب الأكبر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية بما نسبته 42.3% بحوالي 22.7 مليار دولار بعد أن بلغت خلال العام 2021 ما يقارب 20.6 مليار دولار.

سجل **رصيد الاستثمار المباشر الوارد إلى الدول العربية** نمواً خلال نهاية العام 2022 بنسبة 4.1% مقارنة مع العام 2021 ليصل إلى حوالي 1.06 تريليون دولار، في حين سجلت **السعودية أعلى رصيد استثمار مباشر وارد** إلى الدول العربية ليصل إلى ما يقارب 268 مليار دولار نهاية العام 2022 بمقدار زيادة تجاوز حاجز 7.8 مليار دولار.

التوزيع النسبي لرصيد الدول العربية من إجمالي رصيد الاستثمار المباشر الوارد 2022

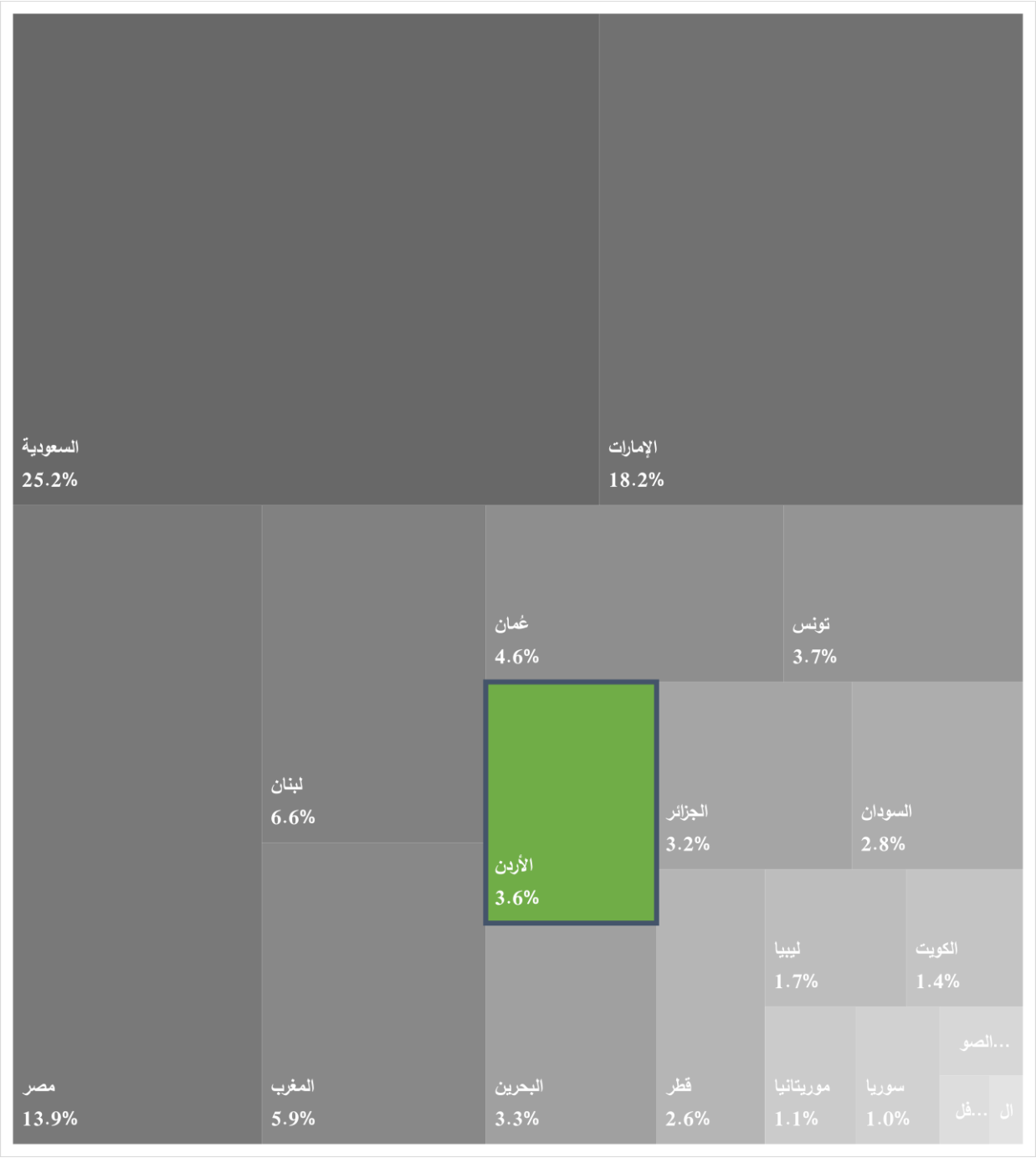

8. الأردن في تقرير مناخ الاستثمار 2023

حمل تقرير مناخ الاستثمار لعام 2023 العديد من المؤشرات والنتائج التي حققها الأردن خلال العام الماضي 2022 المتعلقة بالتغيرات التي طرأت على مناخ الاستثمار ومكوناته المختلفة في الأردن خلال تلك الفترة، وانعكاس ذلك على حجم مشاريع وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة.

تضمن التقرير العديد من التوقعات المتعلقة بالمخاطر التي ستواجه الأردن خلال العامين المقبلين أبرزها:

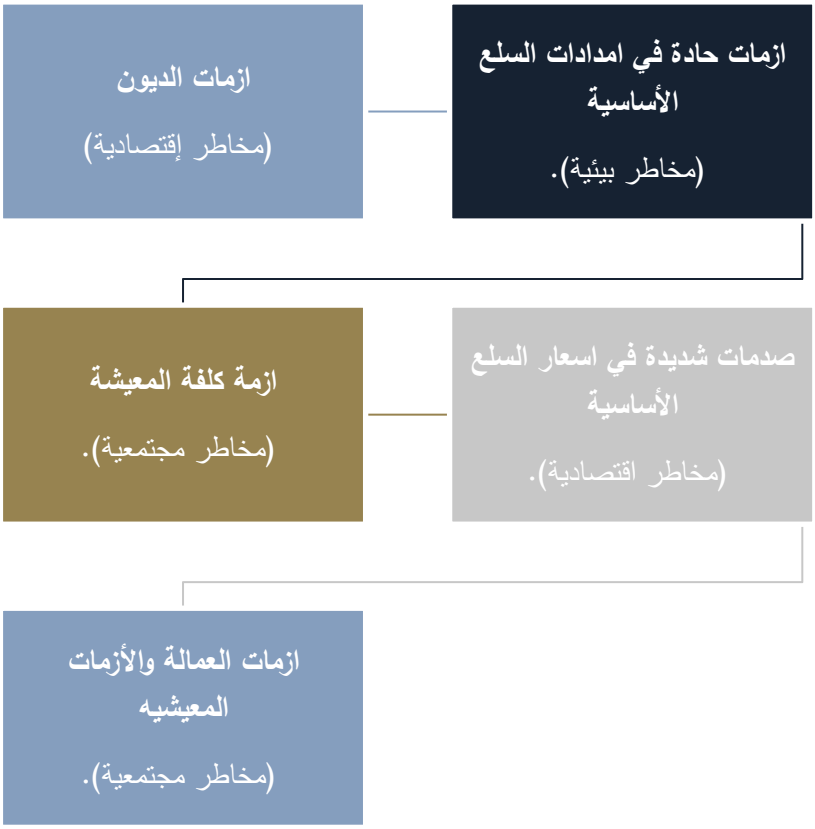

8.1 الأردن ضمن المؤشرات الدولية:

مجموعة مؤشرات التقييمات السيادية وقياس مخاطر الدول:

- وفقاً لمؤشرات **التقييم السيادي**؛ حازت الأردن على نظرة مستقبلية إيجابية من قبل وكالة كابيتال انتليجينس بنهاية العام 2022، ونظرة مستقرة من قبل وكالة ستاندرد آند بورز.
- وقد حقق الأردن تقدماً ضمن كافة المؤشرات ضمن هذه المجموعة؛ **مؤشر فيتش لمخاطر الدول** بمقدار 3 مراتب وليأتي في المركز السابع عربياً **وهو ترتيب أفضل من المتوسط**

العالمي، وقد جاء الأردن ضمن الدول الخمس الأفضل على المستوى العربي في واحد من المؤشرات الخمس لمؤشر فيتش لمخاطر الدول.

- كما قد حقق الأردن تقدماً ضمن **مؤشر PRS لمخاطر الدول** بمقدار 8 مراتب ليأتي في المركز الحادي عشر عربياً، وضمن **مؤشرات مخاطر الدول المتعلقة بالمعاملات التجارية بمقدار** 23 مرتبة ليأتي في المركز التاسع عربياً، وضمن **مؤشر تقييم مخاطر الدول المتعلقة بالاستثمار والأعمال بمقدار** 8 مراتب ليأتي في المركز السابع عربياً.

المؤشر	الترتيب العربي	2021	2022	التغير
مؤشر فيتش لمخاطر الدول	**7**	76	73	**3** ↑
مؤشر PRS لمخاطر الدول	**11**	98	90	**8** ↑
مؤشر مخاطر الدول المتعلقة بالتجارة	**9**	114	91	**23** ↑
مؤشر مخاطر الدول المتعلقة بالاستثمار والأعمال	**7**	97	89	**8** ↑

مجموعة مؤشرات الأداء الاقتصادي:

- تراجع الأردن عالمياً ضمن **المؤشرات الاقتصادية الأربعة عشر** مرتبتين لتأتي في المركز الخامس عشر عربياً، ليصل الى 121 في 2022 بدلاً من 119 ليحل بذلك المرتبة ال15 عربياً، ويعزى ذلك إلى:
  - تراجع ترتيب الأردن عالمياً ضمن **مؤشر الصلابة المالية** بمقدار 16 درجة.
  - **استمرار إرتفاع معدلات البطالة وتراجع ترتيب الأردن في معدل البطالة بمقدار 72 مرتبة.**
  - على الرغم من تحسن اداء الأردن **ضمن مؤشر الحرية النقدية** بمقدار 15 درجة ليصل الى الترتيب السابع عالمياً.

المؤشر	الترتيب العربي	2021	2022	التغير
الأداء الإقتصادي الداخلي والخارجي	15	119	121	2 ↓

مجموعة مؤشرات البيئة التشريعية والتنظيمية:

- استقرار ترتيب الأردن عالمياً ضمن **مؤشر الحوكمة العالمي** في المركز ال 96 عالمياً، **الا** انه ما زال يحجز مكانة متقدمة ضمن الترتيب العربي الى جانب دول مجلس التعاون

الخليجي، ليأتي السادس عربياً، كما استقرار ترتيبه عالمياً خلال عام 2023 **ضمن مؤشر اتفاقيات الاستثمار الثنائية** ليأتي في المركز ال 29 عالمياً والسادس عربياً.

- كما حقق الأردن الترتيب الأفضل ضمن **مؤشرات بيئة أداء الأعمال** على الترتيب العالمي مع مجموعة تراوحت ما بين 16-83 عالمياً، لكن أوصى التقرير الأردن أنه ما زال بحاجة إلى إصلاحات عاجلة في مؤشر التعامل مع تصاريح البناء
- كما قد تحسن ترتيب الأردن ضمن **مؤشر الحكومة الإلكترونية** بمقدار 17 مركزاً، ليأتي في المركز الثامن عربياً.
- في حين قد شهد الأردن تراجعاً في العديد المؤشرات ضمن هذه المجموعة؛ **مؤشر الحرية الاقتصادية** بمقدار 7 مراتب، **لكن ليبقى في مقدمة الدول العربية في المركز الرابع عربياً، وقد كانت الأردن والإمارات الدول العربية الوحيدة التي حصلت على ترتيب أفضل من المتوسط العالمي في مؤشر حرية العمل.**
- وتراجع أيضاً ضمن **مؤشرات (القيود التنظيمية للاستثمار الأجنبي ومؤشر اتفاقيات ذات الصلة بالاستثمار ومؤشر ليجاتوم للإزدهار عام 2023)** مرتبةً واحدة، **ذلك على الرغم من أن الأردن حقق أفضل من المتوسط العالمي في مؤشر الظروف المعيشية.**
- وتراجعه بمقدار مرتبتين ضمن **مؤشر مدركات الفساد لعام 2022** ليأتي في المركز الرابع عربياً.

المؤشر	الترتيب العربي	2020	2021	2022	2023	التغير
مؤشر الحوكمة العالمي	6	96	96			-
مؤشر الحرية الاقتصادية	4			86	93	↓ 7
مؤشر مدركات الفساد	4		58	61		↓ 3
مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية	8	117		100		↑ 17
مؤشر ليجاتوم للازدهار	7			85	86	↓ 1

مجموعة مؤشرات عناصر الإنتاج:

- تحسن أداء الأردن ضمن العديد من المؤشرات؛ **مؤشر إيرادات الموارد الطبيعية من الناتج المحلي الإجمالي** 6 مراتب وليأتي في المركز السابع عشر عربياً، **ومؤشر التنافسية المستدامة** مرتبةً واحدة ليأتي في المركز السابع عربياً، **ولتبقى أفضل من المتوسط العربي.**

- **كما تحسن أداء الأردن في مؤشر الطاقة العالمي** بتسعة مراتب ليأتي في المركز الحادي عشر عربياً، لكن لتبقى الأردن تتصدر مقدمة الدول العربية في مؤشر الاستدامة البيئية.
- وشهدت الأردن تحسناً في **مؤشر الابتكار العالمي** ثلاثة مراتب ليأتي في المركز الثامن عربياً، وفي **مؤشر المعرفة العالمي** سبعة مراتب ليأتي في المركز الحادي عشر عربياً.
- وقد حلت الأردن ضمن مؤشر ريادة الاعمال في المرتبة ال 75 عالمياً والخامسة عربياً
- في حين قد تراجع الأردن ضمن **مؤشر تحقيق أهداف التنمية المستدامة** ثمانية مراتب ليأتي في المركز الثالث عربياً، متخطية بذلك المتوسط العالمي للمؤشر

المؤشر	الترتيب العربي	2019	2020	2021	2022	2023	التغير
مؤشر ايرادات الموارد الطبيعية من الGDP	17	166	160				6 ↑
مؤشر التنافسية المستدامة	7			132	131		1 ↑
مؤشر الطاقة العالمي	11			66	57		9 ↑
مؤشر تحقيق أهداف التنمية المستدامة	3			72	80		8 ↓
مؤشر الإبتكار العالمي	8			81	78		3 ↑
مؤشر المعرفة العالمي	11			103	96		7 ↑

8.2 الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن 2022:

حققت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الأردن خلال العام 2022 **نمواً بنسبة 10%** مقارنة مع العام 2021 حيث بلغ **حجم الاستثمار الأجنبي المباشر ما يقارب 377 مليون دولار**، على الرغم من **تراجع ترتيب الأردن إلى المرتبة الثالث عشر على مستوى الدول العربية بمقدار درجة على مستوى الترتيب.**

والجدير بالذكر هو عدم وجود أي مشاريع ضخمة تم الاستثمار بها داخل الأردن على غرار تلك التي تم استثمارها في الدول العربية الأخرى، **ليستحوذ الأردن على ما يقارب 0.19% فقط من إجمالي الاستثمارات الأجنبية داخل الدول العربية خلال العام 2020.**

تطور الاستثمارات الأجنبية المباشر في الدول العربية خلال (2021-2022) – مليار دولار

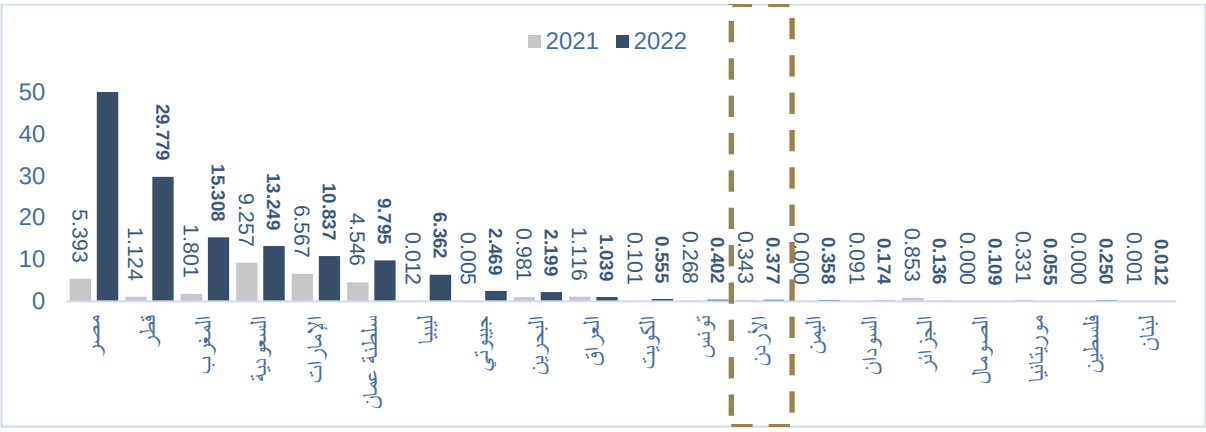

8.3 الاستثمارات العربية البينية للأردن 2022:

في حين حقق الأردن نمواً في حجم **استثمارات الأردن البينية داخل الدول العربية بأكثر من 6.5 أضعاف خلال العام 2022 ولتصل إلى أكثر من 27 مليون دولار**، **لتشكل ما يقارب 0.06% من إجمالي التكلفة الاستثمارية البينية وفقاً للدول المستثمرة**، ليرتفع بذلك ترتيب الأردن بمقدار 5 درجات ليصل إلى المرتبة السادسة عربياً، بعدد مشاريع بلغ حوالي 8 مشاريع.

لكن؛ وعلى الرغم من تحقيق الأردن نمواً في حجم الاستثمارات العربية البينية في الأردن بأكثر من 3.4 أضعاف خلال العام 2022 والتي وصلت لأكثر من 97 مليون دولار **لتشكل ما يقارب 0.2% من إجمالي كلف الاستثمار البينية المستقبلة من قِبل الدول العربية**، ورغم ارتفاع ترتيبها بمقدار درجتين ووصولها إلى المرتبة العاشرة عربياً، **إلا ان نسبتها من إجمالي الاستثمارات العربية قد حققت تراجعاً بنسبة 36% خلال العام 2022.**

تطور حجم الاستثمار العربي البيني للدول العربية داخل الأردن خلال (2021-2022) مليون دولار

	عدد المشاريع	عدد الشركات	التكلفة الإستثمارية	النسبة من المجموع
2021	1	1	21.9	**%0.33**
2022	3	3	97	**%0.21**
معدل النمو	200%	200%	343%	**%36-**

8.4 تدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر للأردن 2022:

حققت **تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للأردن** نمواً ملحوظاً خلال العام 2022 بأكثر من 515 مليون دولار وبنسبة 82.7% لتصل إلى ما يقارب 1.14 مليار دولار خلال العام 2022، **لتشكل ما يقارب 2.1% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للدول العربية خلال تلك الفترة**، على عكس تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر الذي حقق تراجعاً بقيمة 32 مليون دولار، ليصل إلى (-16 مليون دولار).

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر والوارد للأردن (2020-2022) – مليون دولار

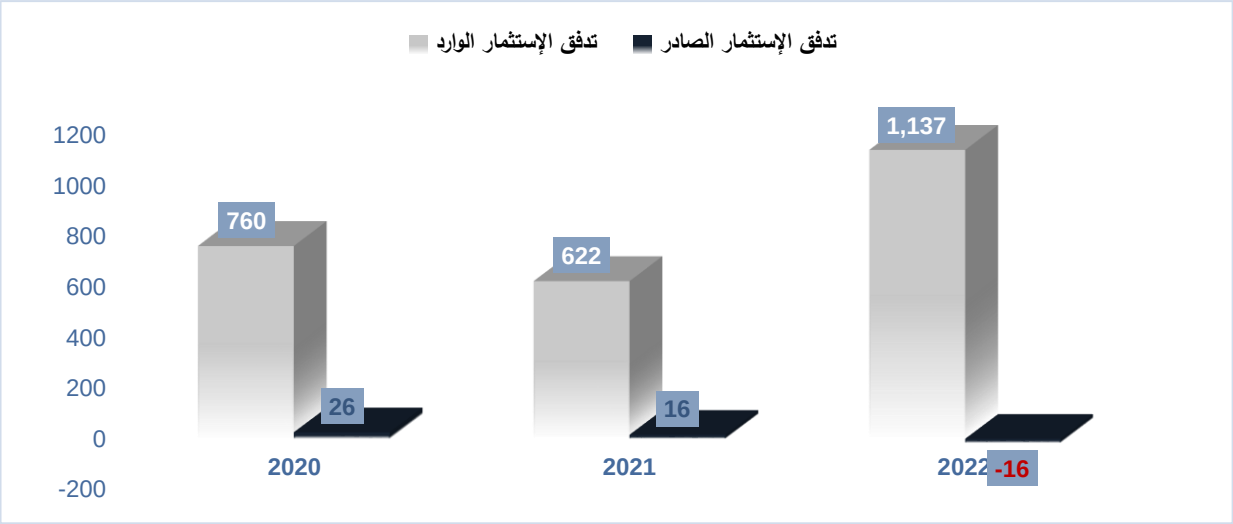

نتيجة لذلك فقد وصل **رصيد الأردن من الاستثمار المباشر الوارد من الدول العربية** إلى ما يقارب 38.3 مليار دولار **لتشكل ما يقارب 3.6% من إجمالي ارصدة الاستثمار المباشر الواردة للدول العربية**، محققةً نمواً بنسبة 2.9% بمقدار زيادة بلغ حوالي 1.07 مليار دولار، على الجهة المقابلة فقد تراجع رصيد الاستثمار الصادر بواقع 16 مليون دولار وبنسبة 2.3% خلال العام 2022.

رصيد الأردن من الاستثمار المباشر الوارد من الدول العربية (2020-2022) – مليون دولار

	2020	2021	2022	معدل النمو
رصيد الاستثمار الوارد	36,590	37,305	38,380	%2.9
رصيد الاستثمار الصادر	681	697	681	-%2.3

ونهاية ما يمكن ملاحظته أن الأردن لم يستطع خلال العام الماضي جذب أي من الاستثمارات الكبرى سواء العربية البينية او الأجنبية المباشرة، بل كانت الحصة الاكبر منها من نصيب مصر على الرغم مما يمتلكه الأردن من إمكانات؛ ذلك يدل على ضعف استراتيجيات جذب وترويج الاستثمار في الأردن.

9. التوصيات:

لا بد من تطوير الاستثمار في الأردن وضمان جذب المزيد من الاستثمارات والذي يعد أحد أهم أهداف رؤية التحديث الاقتصادي، سعياً لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة والنهوض بأداء مختلف القطاعات الاقتصادية، وخلق المزيد من فرص العمل.

فقد ظهرت فجوة واضحة في قدرة الاقتصاد الأردني على جذب الاستثمارات خلال العام الماضي **حيث لم تتجاوز 0.19% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية التي استقبلتها الدول العربية خلال تلك الفترة**، كما لم تستطع جذب اي من المشاريع والاستثمارات الكبرى، حيث لم نستطع منذ إطلاق الرؤية إلا جذب ما يقارب 377 مليون دولار –وفقاً للتقرير– تشكل ما لا يزيد عن **8.3% من إجمالي الإستثمارات المستهدفة في كل عام**، حيث تستهدف الرؤية جذب ما يقارب 45.5 مليار دولار خلال الأعوام العشر الماضية.

لذا لا بد من اتخاذ عدد من الإجراءات والخطوات الحثيثة لتحقيق ذلك، على رأسها:

- أنجز الأردن العديد من الممكنات التي تدعم الاستثمار، أبرزها إقرار قانون البيئة الاستثمارية الذي تضمن منح حوافز وإعفاءات ومزايا للمستثمرين، **لكن تظهر الحاجة إلى تفعيل ما حمله القانون من مزايا وحوافز خاصة في المشاريع الكبرى (الاستراتيجية والريادية) وتهيئة البيئة الاستثمارية المناسبة لها التي ستحقق عائد كبير على الاقتصاد الوطني، التي ستسهم في التخلص من معضلة البطالة.**
- **اتخاذ خطوات فاعلة في تحسين بيئة الأعمال في الأردن**، ويكون ذلك بتحسين البنى التحتية والتخلص من البيروقراطية والإجراءات الحكومية المعقدة لتقليل العبء الإداري على المستثمرين واقامة المشاريع ،على سبيل المثال تعقيدات وزارة البيئه وغيرها من الجهات.

- **تفعيل استراتيجية ترويج الاستثمار وتطويرها لاستهداف استثمارات بمشاريع كبرى داخل الأردن**، من خلال الترويج للفرص الاستثمارية الاستراتيجية في الأردن وبيان كافة المقومات التي يتمتع بها الأردن (مقومات طبيعية (بتوافر العديد من المواد الخام) وموارد بشرية (كفاءات عالية)، والموقع الجغرافي المتميز في وسط الشرق الأوسط).
- **تفعيل الشراكة الحقيقية بين القطاعين العام والخاص** في المشاريع الكبرى والاستراتيجية، مما يعكس نظرة مشرقة عن واقع بيئة العمل في الأردن، كما يسهم في التخلص من كافة التحديات والعقبات التي تقف أمام القطاع الخاص، وبالتالي ضمان جذب المزيد من الاستثمارات.
- **إيجاد حلول حقيقية لكلف الإنتاج التي تعد المعضلة التي تواجه القطاع الخاص الوطني وتحد من نموها وازدهارها**، من خلال الإسراع في مد خط الغاز للمدن والتجمعات الصناعية، والتوجه نحو بدائل الطاقة المتجددة والتي ستسهم لا محالة في جذب المزيد من الإستثمارات للاقتصاد الوطني.